الأستاذ/ علي الصريمي – رئيس هيئة مشاريع مياه الريف يتحدث لـ(14 أكتوبر):

[71 ٪] من إجمالي السكان يتركزون في المناطق الريفية ومشاريع مياه الشرب المنفذة فيها لم تغط سوى [47.5 ٪]

أنابيب مياه لمشاريع المياه في الريف

قيادةالهيئة في زيارات تفقدية لمواقع تنفيذ مشاريع المياه في الريف

أحدمشاريع حفر واستخراج المياه في الريف

لم تأل جهداً في اتباع الوسائل والطرق الكفيلة بتنفيذ مشاريع مياه تتصف بالديمومة والاستمرارية

تعاني الجمهورية اليمنية من شحة كبيرة في المياه، حيث أن نصيب الفرد من المياه الجوفية والسطحية فيها لا يزيد على (137) متراً مكعباً في السنة، وهذا بطبيعته يعد من أكبر التحديات التي تواجهها بلادنا، والتي يضاف إليه تحديداً كبيراً آخراً وهو تركز غالبية السكان في اليمن في الريف وبنسبة تصل إلى (71 ٪) من إجمالي السكان مع تزايد أعدادهم سنوياً بمعدل نمو يبلغ (3 ٪) ويضاف إلى ذلك أن نسبة السكان اللذين يفتقرون للمياه النقية الصالحة للشرب في الريف تزيد عن (50 ٪) وأمام هذا التحدي الكبير وفي إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامي إلى تنفيذ العديد من مشاريع المياه في الريف وتوفير المياه الصالحة للشرب لكل سكان الريف أنشئت في أواخر عام 2002م الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف كهيئة مسؤولة مباشرة عن تنفيذ مشاريع المياه في المناطق الريفية وتزويد سكان الريف باحتياجاتهم من المياه الصالحة للشرب.

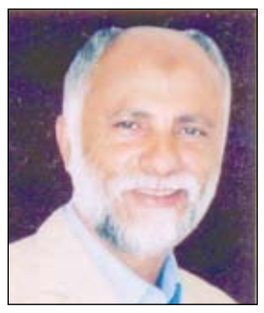

علي الصريمي

لقاء/ بشير الحزمي

صحيفة 14 أكتوبر ولتسليط الضوء على هذا الجانب والدور الذي تلعبه الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف لتحقيق هذا الجانب، وما قامت وستقوم به لتحقيق ذلك تلتقي بالأخ الأستاذ/ علي محمد الصريمي رئيس الهيئة والذي تحدث للصحيفة وقال :

لقد عملت الهيئة منذ إنشائها على تنفيذ عدد كبير من مشاريع المياه في العديد من المديريات والقرى والمناطق الريفية والنائية والمحرومة في عموم محافظات الجمهورية وذلك من أجل تأمين احتياجات السكان في الريف من المياه الصالحة للشرب، وقد استطاعت الهيئة خلال السنوات الماضية منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2007م الوصول بعدد المشاريع المنفذة في مختلف المناطق الريفية بعموم محافظات الجمهورية إلى (940) مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت (22.148.881.985) ريالاً، بلغت نسبة التغطية التراكمية لها (47.5 ٪) من إجمالي سكان الريف حيث وصل عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي (6.989.901) نسمة.

وأضاف بأن الهيئة خلال العام الجاري 2008م بصدد تنفيذ حوالي (321) مشروعاً في عدد من المناطق الريفية في مختلف محافظات الجمهورية سواء من التمويلات الحكومية أو المساعدات، وتغطى هذه المشاريع إجمالاً حوالي (489.179) نسمة في مختلف محافظات الجمهورية، حيث تبلغ عدد المشاريع التي سيتم تنفيذها بتمويل حكومي من تلك المشاريع نحو (255) مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بـ (خمسة مليارات وتسعمائة مليون وخمسة وسبعين ألف ريال) من التمويلات الحكومية، فيما تبلغ عدد المشاريع التي سيتم تنفيذها من المساعدات نحو (66) مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بـ (مليار وأربعمائة وستة وعشرين مليون وتسعمائة وأربعة وأربعين ألف ريال) منها 20 ٪ تمويل حكومي.

وأشار الأخ رئيس هيئة مشاريع مياه الريف إلى أن الهيئة لم تأل جهداً في إتباع واتخاذ الوسائل والطرق الكفيلة بتنفيذ مشاريع مياه في المناطق الريفية تتصف بالديمومة والاستمرارية وأن الهيئة قد نجحت في أن تطور من أدائها وفاعليتها بشكل مدروس وممنهج، وقد كان ذلك استشعار أمنها بأهمية الدور الذي تلعبه مشاريع مياه الريف والذي يصب في تنمية المجتمعات الريفية صحياً وتنموياً.

وأكد أن لدى الهيئة رؤية واضحة بأن تكون هي الجهة الوطنية المسؤولة عن تقديم خدمات المياه للمناطق الريفية من خلال فروعها المؤهلة والتي تتميز بحس قيادي وجهود تعاونية تعتمد على الدور التخطيطي بالمشاركة في تنفيذ خدمات مشاريع المياه الريفية.

منوهاً إلى إستراتيجية قطاع مياه الريف تقوم على أهداف التنمية الألفية (2006-2015م)، والإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الإستراتيجية الوطنية للمياه وبرنامجها الاستثماري (2005 - 2009م)، الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر، موضحاً أن التوجيهات المنهجية الإدارية الجديدة للهيئة قد أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الحاضر والمستقبل، وهي ترمي إلى تنمية وتحسين خدمات مياه الشرب في المناطق الريفية، وتنظيم وتطوير وتحسين أداء الهيئة والقطاع عن طريق تقوية وتفعيل أوجه التعاون المشتركة أو الثنائية المنشودة ما بين كل من الهيئة من جهة والعاملين في القطاع من أجهزة إدارية وممولين والمجالس المحلية في المحافظات وما يتبعها من مجتمعات مستهدفة من مشاريع الهيئة من جهة أخرى، وذلك لتكوين فهم مشترك ورؤى موحدة لدى الجميع تؤدي في المقام الأول إلى تحسين وتنامي واستدامة خدمات مياه الريف وعلاقتها بالبيئة المحلية في المناطق المحرومة من أرجاء الوطن، لضمان انتفاع المجتمع المعني من المشاريع الريفية وإمكانية تشغيلها وصيانتها ذاتياً، وبصورة يمكن من خلالها ضمان استمرارية المشاريع العاملة وديمومة مصادرها المائية وحماية البيئة المحلية من احتمالات التلوث الناجمة عن تشغيل تلك المشاريع.

وقال إن الهيئة ومنذ إعادة تشكيلها إبان عام 2002م قد انتهجت (مبدأ اللامركزية) وحرصت على تطبيقه، وأنها مازالت ماضية به قدماً في الوقت الراهن، وأن هذا النهج قد أصبح قيد التطبيق وتعمل الهيئة على ترسيخه في إدارة نشاطها مركزاً وفروعاً.

وأشار إلى أن الهيئة قد اعتمدت آلية جديدة لوضع وإعداد الخطط السنوية بالتنسيق والتشاور مع المحافظين ورؤساء المجالس المحلية والفروع في المحافظات وذلك لتحديد مخصصات كل محافظة واستخدامها في المشاريع التابعة لها ذات الأولوية وفقاً لمعايير واضحة تتضمن درجة عالية من الشفافية والوضوح والعدالة في التوزيع.

وفي ختام حديثه قال رئيس الهيئة العامة لمياه الريف أن الهيئة في خططها وتوجهاتها تعمل وفق توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله) الذي أكد حرصه الشديد على إيصال خدمات مياه الشرب النقية إلى كافة أبناء الريف اليمني الواسع من خلال إتباع مبدأ التوزيع العادل لمخصصات التنمية المتاحة، وكذا الإدارة السليمة للموارد المالية والبشرية المتاحة.

المجلس الوطني للسكان
اشراف/ الأمانة العامة

وقفة تأمل

"السمنة أو البدانة"

تعد الزيادة في وزن الجسم إحدى المشاكل الصحية التي يعاني منها الملايين من الناس ذكوراً وإناثاً في مختلف بلدان العالم وتعرف السمنة أو البدانة عند أهل الطب بأنها تراكم الطاقة الفائضة عن حاجة البدن وإختزانها في الجسم بشكل نسيج دهني في أماكن مختلفة منه مؤدياً لزيادة الوزن عند الحد الطبيعي، فالإنسان بطبيعته يحصل على حاجته اليومية والأساسية والكافية من الطاقة مما يتناوله من غذاء والإفراط في تناول الغذاء وخاصة منه المولد للطاقة بكثرة يؤدي لإحداث البدانة أو السمنة، وتعد البدانة التي هي وأكثر أشكال زيادة الوزن خطراً وضرراً على الصحة أحد أفات العصر ونتائج التحضير السيئة، فأغلب حالات البدانة أو زيادة الوزن تنتج عن عوامل محيطية يتعلق أغلبها بالممارسات غير السوية وخاصة منها متعلقة بالممارسات الغذائية التي نشأت في معظم دول العالم وخاصة في بعض الدول العربية التي باتت نسبة البدانة بين سكانها نسبة كبيرة تنذر بالخطر، وتتسبب السمنة في إصابة الشخص بالعديد من العراقب التي يكون بعضها خطيراً جداً، ولعل من أهم مضار السمنة التي ينبغي على كل منا معرفتها لتجنب الإصابة بها إنها تعتبر من أكثر العوامل المهئة للإصابة بالداء السكري نتيجة لإجهاد البنكرياس في إفراز كمية زائدة من الأنسولين لملاقاة الزيادة في المواد الغذائية المتناولة وخاصة منها الكربوهيدرات (النشويات والسكريات) مما ينتهي لاحقاً بقصور البنكرياس ومن ثم السكري كما أن زيادة وزن الجسم يتسبب بحصول إجهاد وتنكس للعمود الفقري ومفاصل الركبتين ولذلك نرى أن البدين يشتكي دائماً من آلام المفاصل وخاصة الركبتين.

ومن مضار السمنة إرهاق عضلة القلب لأن زيادة الدهون عامل خطورة للإصابة بأمراض القلب والشرايين وارتفاع ضغط الدم.

بالإضافة إلى تشحم الكبد، وارتفاع نسبة الشحوم والكولسترول بالدم ومخاطرها على القلب والشرايين.

كما تشير الدراسات إلى احتمال حصول الضعف الجنسي واحياناً العقم عند من يعانون بالسمنة أو البدانة ومن مضارها عند النساء تعتبر الولادة لدى الحامل واحتمالات تعرضها لإجراء عمليات القيصرية من أجل الولادة وكذا التعب السريع لأدنى مجهود.

بالإضافة إلى الآثار النفسية الناتجة من اعتزاز الإنسان بنفسه وشعوره بأن مظهره غير لائق أمام الآخرين وتعرضه أحياناً للسخرية، وهكذا فإن معرفتنا بهذه المضار والمخاطر للسمنة تستدعي منا أخذ الحيطة والحذر للعمل على خفض وزن أجسامنا المثالية التي تقينا شر هذه المخاطر.

حيث تقاس زيادة الوزن بمقاييس متعددة تعتمد معايير مختلفة بعضها يتعلق بالعمر وبعضها يتعلق بالطول وبعضها بالجنس وبعضها بمؤشر كتلة الجسم بالنسبة للطول ويجب على كل فرد معرفة الوزن المثالي له للمحافظة عليها.

خلال زيارته التفقدية إلى محافظة عدن ولقائه لجنة تنسيق الأنشطة السكانية

د/ أحمد بورجي : خفض معدل النمو السكاني لن يتم إلا بتوحيد الجهود وتفعيل دور المجالس المحلية في العمل السكاني

في إطار النزول الميداني الذي تقوم به قيادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لعدد من المحافظات بهدف تفعيل آليات العمل السكاني ورفع مستوى الوعي بالقضايا السكانية تحقيقاً لأهداف السياسة الوطنية للسكان قام الدكتور/ أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان ومعه الأخ مطهر زبارة الأمين العام المساعد بزيارة تفقدية إلى محافظة عدن التقى خلالها أعضاء لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بمحافظة عدن.

متابعة/ بدر الغشيم

حيث اطلعت قيادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال هذه الزيارة على سير أعمال وأنشطة لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة وآفاق تطويره، واستمعت من الأخوة أعضاء اللجنة إلى مجمل الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل اللجنة السكانية بالمحافظة وسبل حلها ومواجهتها كما التقت قيادة الأمانة العامة للمجلس خلال الزيارة بالأخ/ عبد الكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن والإخوة مديري عموم المكاتب التنفيذية بالمحافظة الممثلة وزاراتها في المجلس الوطني للسكان وقد جرى خلال اللقاء بحث الآليات الكفيلة بالتصدي للمشاكل السكانية التي تعاني منها اليمن وكيفية إيصال الرسائل التوعوية المناسبة إلى كافة القرى والمديريات للحد من الانفجار السكاني الهائل وقد أكد الدكتور/ أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان في هذا اللقاء على أهمية الدور الكبير الذي تقوم به لجان التنسيق للأنشطة السكانية في المحافظات.

مشدداً على ضرورة تنفيذ الأهداف وبرامج السياسة السكانية المتكاملة مع التنمية على المستوى المحلي والقيام بالدور الفاعل في مجال العمل السكاني وتكثيف التوعية السكانية وتوسيع انتشارها.

كما أشار إلى انه لا يمكن لبلادنا أن تنجح في خفض معدل النمو السكاني المرتفع والذي يصل إلى 3.02 ٪ وكذا معدل الخصوبة الذي إلى 6.1 ٪ إلا من خلال توحيد الجهود وتفعيل عملية التوعية السكانية لتشمل القرى والعزل والمديريات في عموم محافظات الجمهورية بما في ذلك تفعيل دور المجلس المحلي في العمل السكاني.

من جانبه حث الأخ/ عبد الكريم شائف – أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن –منسق وأعضاء لجنة تنسيق الأنشطة السكانية على إعداد ومتابعة الدراسات والخطط المتعلقة بالوضع السكاني وإعداد التقارير بما تم تنفيذه من أنشطة على مستوى المديريات وعلى مستوى المحافظة، مؤكداً على ضرورة أن يتم تحديد يوم من كل شهر لعقد اجتماع دوري شهري للجنة تنسيق الأنشطة السكانية وذلك من أجل متابعة وتقييم أنشطة اللجنة وما تم عمله وتنفيذه على مستوى الميدان.

هذا وكانت قيادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد قامت على هامش بزيارتها لمحافظة عدن بزيارة تفقدية إلى مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة حيث تم الاطلاع على سير العمل في إدارة الرعاية الصحية الأولية بمكتب سكرتارية لجنة التنسيق للأنشطة السكانية وقد استمعت قيادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من الأخ الدكتور/ الخضر ناصرلصور مدير عام مكتب الصحة والسكان منسق لجنة الأنشطة السكانية بالمحافظة إلى شرح كامل عن أنشطة إدارة الرعاية الصحية الأولية وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة وأنشطة التوعية السكانية في المحافظة وخطط العمل المستقبلية.

برامج تأهيل وتدريب وتوزيع حقائب توليد آمنة للجدات الشعبيات في بعض المجتمعات الريفية

حقائب التوليد الامنة التي يتم توزيعها علي الجدات الشعبيات في بعض مناطق الريف

محتويات حقائب التوليد الامنة

صنعاء / بشير الحزمي :

أوضح المهندس / عبدالملك مفضل المنسق الوطني لبرنامج تحقيق الاحتياجات التنموية بوزارة الصحة العامة والسكان أن البرنامج وفي إطار برامجه وأنشطة المختلفة التي يركز فيها على المجتمعات الريفية قد قام في الفترة السابقة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بتدريب الجدات الشعبيات وتوزيع حوالي (273) حقيبة توليد تحتوي على لوازم ووسائل التوليد الآمنة وذلك على العديد من الجدات الشعبيات المتواجدات في المجتمعات الريفية التي لا تتوفر فيها المراكز للصحة الإنجابية في عدد من المديريات والقرى في بعض المحافظات المستهدفة وهي محافظة صنعاء في منطقة بيت السيد بمديرية بني حشيش، منطقتي القمة وقش، بمديرية بني مطر، منطقة النقيب، بمديرية همدان، ومحافظة الحديدة في منطقة منظر مديرية الحرك، منطقة كشوبع بمديرية المراوعه منطقة اللحية بمديرية اللحية، محافظة ذمار في محافظة حنض بمديرية عنس، منطقة خربة آفيق بمديرية ميفعة، منطقتي منقذة وهجرة منقذة في مديرية ذمار، محافظة حجه في مناطق القذف والقيلة والظفير بمديرية مبين، محافظة إب في منطقتي البهاري وعزلة الروس بمديرية إب، محافظة لحج في منطقة الفيوش بمديرية تبن، بمحافظة تعز في منطقتي الشعبانية العليا والجندية السفلى بمديرية فيها الجدات الشعبيات وهن النساء كبيرات السن اللاتي يقمن في الغالب بتوليد النساء الحوامل اللاتي يعيشن في مجتمعاتهن بمنازلهن وتولدت لديهن بحكم إحترافهن لهذا العمل بالممارسة والتكرار والعمل المتواصل بهذا الأمر بعض الخبرة والمهارات والمعارف اللازمة في عملية التوليد.

وقال أنه ونظراً لعدم وجود مراكز للصحة الإنجابية في العديد من المناطق في بعض المحافظات وبحكم طبيعة المجتمع اليمني الريفي وظروف حياته المعيشية وتحفظه في موضوع الكشف أو التوليد للنساء على يد أطباء ذكور وفي سبيل توفير الحد الأدنى من سبل الحماية والسلامة الصحية للنساء والحوامل في تلك المجتمعات الريفية وتجنيبهن ما أمكن من مخاطر فقد قام البرنامج بتنفيذ برامج توعية وتدريب وتأهيل للجدات الشعبيات في المجتمعات الريفية لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن حول طرق ووسائل التوليد السلمية والمأمونة في المنازل بما في ذلك القيام بتوزيع حقيبة التوليد الآمنة.

وأشار إلى أن البرنامج يعتزم في الفترة القادمة مواصلة تنفيذ نشاطه في هذا الجانب وذلك في مديرية مستبى وبنى قيس محافظة حجة مديرية بيت الفقيه محافظة الحديدة.

لا ينبغي أن تموت امرأة وهي تهب الحياة

فايزة أحمد مشورة

تنظيم الأسرة هو تمكين الأزواج من أن يقرروا بحرية وبروح من المسؤولية عدد اطفالهم والمباعدة بين الولادات والحصول على المعلومات والوسائل اللازمة للقيام بذلك وكفالة إتخاذ خيارات مدروسة وإتاحة إمكانيات كاملة من الوسائل المأمونة الفاعلة في تنظيم الأسرة لأن ذلك من الحقوق والحريات الأسياسة التي تنطبق على جميع الأشخاص أينما كانوا وتقع مسؤولية حمايته وتعزيزه على عاتق الحكومات ولكل إنسان الحق في تنظيم أسرته ولكن أذ لم تتح السبل للحصول على وسائل تنظيم الأسرة فالسؤال هنا كيف يمكن الوصول بالخدمات إلى الفئات التي تفتقر لهذه الوسائل كالفقراء والمهمشين والأقليات وغيرهم من السكان:؟ ويمكن لضمان سبل الحصول على وسائل تنظيم الأسرة الطوعي أن يخفض وفيات الأمهات بمقدار الثلث ووفيات الأطفال بنسبة 20 ٪ ويقدر الباحثون أن الحصول على تنظيم الأسرة يمكن أن ينقذ أرواح حوالي 175000 امرأة في كل عام يحول استعمال وسائل منع الحمل الحديثة في العالم النامي دون وفاة 2.7 مليون رضيع سنوياً ويمكن لزيادة الفواصل الزمنية بين سنتين أن تمنع ايضاً وفاة مليون أو أكثر دون سن الخامسة وبالتأكيد لا ينبغي أن تموت امرأة بسبب فقرها فمن بين 99 ٪ منها في البلدان النامية، واليمن ليست بعيدة عن هذه المؤشرات المقلقة وتنظيم الأسرة فيه خير للأسر، فالأسر الأصغر حجماً والأوفر صحة يمكنها الإدخار لأغراض التعليم وفرصتها افضل في الإفلات من براثن الفقر ويمكن أن يزيد تنظيم الأسرة فرص حصول المرأة على التعليم والعمل ويتوفر للأمهات مزيد من الوقت والطاقة لرعاية أسرهن والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهن المحلية وستزيد الإنتاجية حين يتسنى لملايين النساء تنظيم أسرهن والتخطيط لحياتهن ذلك أن المباعدة الزمنية بين الولادات تعود بالفائدة على صحة كل من المرأة والطفل وتمكن الأمهات من تكريس مزيد من الاهتمام بأطفالهن.